واقع وآفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني

The reality and prospects of developing entrepreneurship in Algeria to contribute to the development of the national economy

حفصي بونبعو ياسين [1]

[1] المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)، hafsibouenbaou.yacine@cu-tipaza.dz

الاستلام: 17- 07-2022 القبول: 01-10-2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المقاولاتية في دعم الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية، من خلال مساهمتها في دعم حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات حسب متطلبات التنمية المحلية لكل منطقة، بحيث تعطي المقاولاتية دافعا حقيقيا للتنمية الدائمة اقتصاديا واجتماعيا باعتبارها قطاعا منتجا للثروات وفضاء حيوي، بينما تأخذ المقاولاتية في الجزائر أهمية معتبرة من خلال إظهار السمات الأساسية التي تميز هذا القطاع في الجزائر.

توصلت هذه الدراسة إلى أن المقاولاتية في الجزائر تواجه قيودا كثيرة، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية للمقاولين وإنشاء مؤسساتهم من خلال الهياكل الداعمة، إلا أنها لم تحقق المرجو منها بعد، نظرا لعدة عراقيل مازال يعرفها المحيط المقاولاتي لغياب سياسة شاملة بعيدة الأمد، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار كل مرحلة من مراحل المسار المقاولاتي.

كلمات مفتاحية: مقاولاتية، مقاول، أهمية اقتصادية، أهمية اجتماعية، اقتصاد وطني.

تصنيفات JEL: A 14، L26، B52.

Abstract :

This study aims to reveal the role that contractors can play in supporting the national economy in the context of economic transformations, by contributing to the movement to establish economic institutions in different sectors according to the local development requirements of each region, so that contractors give real impetus to sustainable economic and social development as a productive sector of

wealth and vital space. Women entrepreneurs in Algeria take great importance by demonstrating the fundamental features of Algeria's sector.

This study found that, despite the State's efforts to encourage and facilitate contractors' entrepreneurship and the establishment of their enterprises through supporting structures, Algeria has not yet achieved the desired constraints, owing to several obstacles still identified by the contracting environment in the absence of a comprehensive long-term policy, taking into account every stage of the course of the contracting process.

Keywords: Contractor, contractor, economic importance, social importance, national economy.

JEL Classification Codes :A 14, L26, B52.

المؤلف المراسل: حفصي بونبعو ياسين، **الإيميل:** **hafsiyacine3879@yahoo.fr**

1.مقدمة:

اتسمت المقاولاتية باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين، وكذا صناع القرار في دول العالم، بحيث تعتبر المقاولاتية من أهم الآليات التي يعتمد عليها لتنشيط الحركة التنموية على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المشاريع الصغيرة في اقتصاديات الدول على مختلف الجوانب، إلا أن المقاولاتية تمر بعدة مراحل تحضيرية إلى غاية انطلاقها في النشاط، و مما لاشك فيه أن تعزيز المقاولاتية يحتاج إلى دعم من طرف الدولة ومؤسساتها العمومية خصوصا في الدول النامية التي يواجه فيها حاملي الأفكار عقبات مختلفة تحول دون تجسيد أفكارهم إلى مشاريع على ارض الواقع. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد بذلت جهود كبيرة لتوفير بيئة استثمارية محفزة وذلك من خلال هيئات الدعم والمرافقة وما تقدمه من وسائل وآليات تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية، لذا تسعى الجزائر لترقية المشاريع المقاولاتية حتى ترقى إلى المستوى المطلوب من خلال الهياكل المختلفة المساندة والمرافقة لدعمها، وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها وتواجه المقاولين.

مما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وآفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ؟

للإجابة على هذا التساؤل فانه يندرج تحته **أسئلة فرعية** تتمثل فيما يلي:

- ما مفهوم المقاولاتية والمقاول؟
- ماهي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة؟
- ما واقع المقاولاتية في الجزائر ؟
- ما هي معوقات المقاولاتية في الجزائر ؟ وما هي الإصلاحات الكفيلة لتطوير المقاولاتية في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة، **تم صياغة الفرضية التالية**: يواجه قطاع المقاولاتية في الجزائر قيودا كثيرة وبالتالي لم يحقق المرجو منه للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة: يمكن حصر أهداف الدراسة فيما يلي:

- الكشف عن واقع المقاولاتية في الجزائر؛
- تقييم فعالية مختلف الأدوات المستعملة في قطاع المقاولاتية؛
- عرض مختلف الفرص المقاولاتية الموجودة في الاقتصاد الجزائري في مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تخفيف تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة من خلال تزايد الاهتمام بتنويع مصادر الاقتصاد الوطني والتحرر من مصادر المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق المشاريع المقاولاتية التي تقوم على أساس الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد من طرف أفراد ذو كفاءات ومهارات يمكن أن يساهموا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنويع مصادر الاقتصاد.

منهج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال العرض النظري لمختلف مفاهيم المقاولاتية والمقاول، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة، واقع المقاولاتية في الجزائر، إضافة إلى استخدام الأسلوب الإحصائي للتحليل بالاستعانة بالبيانات التي تم تجميعها.

2.مفاهيم أساسية للمقاولاتية والمقاول:

سوف نتطرق إلى كل من مفهوم المقاولاتية والمقاول فيما يلي:

1.2 مفهوم المقاولاتية:

هناك عدة تعاريف لمصطلح المقاولاتية، نذكر منها مايلي:

- يرى أب المقاولاتية Richard Cantillon 1680 – 1733 وهو أول من أدخل مصطلح المقاولاتية في النظرية الاقتصادية، يرى أن المقاول هو ذلك الشخص الذي يتحمل المخاطر ويتقبلها، ويسقط هذا المفهوم (في تلك الفترة) على الأفراد المزارعين والحرفين والمهنين الذين يشترون سلعا عند أسعار معينه لبيعها بأسعار غير معروفة

في المستقبل، فحسبه المقاول يتحمل المخاطر لأنه لا يعلم إذا كانت الأسعار ستنخفض أو ترتفع (Radjhi, 2011, p. 24).

- أما **Drucker** سنة 1964 المقاولاتية ترتبط ارتباطا كبيرا بالمخاطرة والتعامل مع ظروف عدم التأكد (الجابوري، 2016، صفحة 17).

- أما ألان فايول **(Alain Fayolle)** فقد عرف المقاولاتية على أنها حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم تأكيد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي(FAYOLLE، 2005).

- كما عرفها (Hernandez) بأنها مجموعة من المراحل التي تقود لإنشاء مؤسسة، بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة وتركيب موارد (معلوماتية، مادية، بشرية، ...إلخ)، وذلك لاستغلال الفرص وتجسيدها على شكل مشروع (آيت سعيد، 2014، صفحة 135).

وبالتالي فإن المقاولاتية هي عبارة عن الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد من أجل إنشاء ثروة، وذلك من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على الواقع (الجودي، 2014– 2015، صفحة 19)

2.2مفهوم المقاول ودوافعه:

سنتطرق إلى كل من مفهوم المقاول ودوافعه.

1.2.2 مفهوم المقاول:

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول "Entrepreneur" ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل "Enreprender" والذي معناه باشر، التزم، تعهد، وبالنسبة للغة الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة "Entrepreneur" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية(FAYOLL و TOUNES، 2007).

- كما عرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين "Enreprender" تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة...إلخ، ومصطلح "Entrepreneur" الذي يعني الشخص الذي يباشر عملا أو

مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي(BOUTILLIER و UZUNIDIS، 1995).

- وقد تم تعريف المقاول من طرف كل من كانت يون، جان يول ساي، شومبيتر، بيتردراكر، على أنه الشخص المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة (طويطي، 2015).

2.2.2 دوافع المقاول:

تتمثل الأسباب التي تدفع بالمقاول إلى إنشاء مؤسسة خاصة إلى دوافع اقتصادية واجتماعية وشخصية، وهي كالتالي: (دباح، 2011 – 2012، صفحة 25)

- **دوافع اقتصادية**: الرغبة في تحقيق ربح مادي، التشجيع المقدم من طرف البنوك، استغلال فكرة أو فرصة في السوق أو استغلال فكرة جديدة تسمح بتقديم منتجات أو خدمات جديدة...إلخ؛

- **دوافع اجتماعية:** ضرورة حتمية إتباع عادات وتقاليد عائلية أو الرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية..إلخ؛

- **دوافع شخصية**: رغبة المقاول في العمل لحسابه الخاص، الاستقلالية، الاستفادة على الصعيد الشخصي من الخبرة المهنية المكتسبة سابقا...إلخ.

3.الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية: تتمثل الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية:

1.3 الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية: يمكن إيجاز بعض التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن المقاول والنشاط المقاولاتي فيما يلي (خذري و الطاهر، يومي 05-06 ماي2013، صفحة 6):

- **رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة**: يتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.

-**إيجاد أسواق جديدة**: يتحقق ذلك بإجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءات في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل ايجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين.

- **الإسهام في تنويع الإنتاج نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين**: هناك العديد من مجالات الإبداع للمقاولين تبدأ من السلع أو المنتجات الكاملة إلى الخدمات الكاملة، والتي تؤدي إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في

الصناعة أو في الخدمات، أو في الوظائف والأنشطة المختلفة في المؤسسة مثل التسويق، أو التوزيع، أو الترويج، أو إعادة هيكلة المؤسسة أو إدارتها.

- **زيادة حجم الصادرات والقدرة على المنافسة**: من خلال المعرفة الدقيقة للبيئة المحلية والبيئة الخارجية، وتطوير أساليب العمل والتفاعل معها بإيجابية.كما تساهم في تنمية الصادرات من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، من خلال تغذية المؤسسات الكبيرة بالمواد مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج.

- **نقل التكنولوجيا**: حيث يعتمد المقاولون إلى نقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية وخلق فرص لهم ولأفراد المجتمع تتطابق مع احتجاجاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة،أساليب عمل جديدة وغيرها،

- **التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها**: أي إحداث تغييرات هامة في المشاريع الاقتصادية القائمة، وذلك بجعلها أكثر كفاءة في مجال التغير في الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت، بالإضافة إلى إعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها (بوجمعة و خيرجة، 2014، صفحة 19).

- **توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة**: تستطيع الدولة أن تشجع اتجاه المقاولين في أعمال معينة مثل الأعمال التكنولوجية أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة، وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

- **المساهمة في تنمية الاقتصاد**: تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر، كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدرا مهما لاستمرار المنافسة، بالإضافة إلى تمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ حولها، بالإضافة إلى أنها ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة الاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم.

- **تحقيق التنويع الاقتصادي**: تعد المقاولاتية أداة مهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي لأنها تنشأ لاستغلال الفرص وعادة ما تتوفر في كل قطاعات الاقتصاد، و يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التوازن بين القطاعات.

من خلال الجدول التالي نوضح الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية.

الجدول 1: الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية

البيئة المقاولاتية: الموارد المالية، نوعية سوق العمل، الهياكل القاعدية، السياسة التجارية والصناعية، البرامج الحكومية والمؤسسات الداعمة، مستوى التكنولوجيا، الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي...إلخ.	**الفرص المقاولاتية**: بين الوجود، والاحتمال والتطوير.	**النشاط المقاولاتي**: حركية إنشاء المؤسسات وديناميكيتها ونموها	نمو وتنمية

المصدر: حامد الحسين الجابوري، أهمية التنويع الاقتصادي للدول النفطية. العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، 2016، ص 17.

2.3الأهمية الاجتماعية للمقاولاتية:

يمكن أن نستعرض الأهمية الاجتماعية للمقاولاتية من خلال مايلي:

- **زيادة التشغيل**: إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولاتية راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه، بالإضافة إلى ذلك تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة (الجودي، 2014– 2015، صفحة 48).

- **عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة**: تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات) وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين (خذري و الطاهر، يومي 05-06 ماي2013، صفحة 6).

- **مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية**: منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية، وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش. (بودلة و بن تفات، يومي 18 – 19 أفريل 2012).

- **الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن**: تعتبر المشاريع المقاولاتية إحدى الوسائل المهمة في تثبيت السكان، والحد من النزوح الريفي إلى المدن من خلال إقامة مشاريع مقاولاتية، تلاءم مع طبيعة الأرياف، ما يوفر مناصب شغل ومصادر دخل، و يمكن المساهمة في ترقية الأرياف و توفير مختلف متطلبات الحياة الكريمة (خذري و عماري، يومي 15-16 نوفمبر 2011، صفحة 6).

4. واقع المقاولاتية في الجزائر:

تحتل المقاولاتية اهتماما بالغا لدى السلطات العمومية في الجزائر، كون تجسيد المشاريع المقاولاتية دون وجود دعم، مما ألزم الجزائر إلى وضع آليات مختلفة لدعم المقاولاتية في محاور عدة نوجزها فيما يلي:

- **الإجراءات المتعلقة بالجباية**: لقد انخفضت الاقتطاعات الجبائية من خلال استحداث نظامين لإصدار الامتيازات الجبائية الأول: النظام العام المتعلق بالاستثمارات خارج المناطق المدعمة والثاني: النظام الخاص لمناطق الاستثنائية التي تحتاج إلى تدعيم التنمية.

- **الدعم المالي**: يعتبر أهم آلية للدعم، حيث في غيابه تبدو الآليات بدون اثر لان التمويل هو أول حاجز لإنشاء مؤسسة، بحيث تتدخل السلطات العمومية في مجمل آليات الدعم المالي من أجل تعويض تقاعس القطاع البنكي في تحمل مخاطر تمويل القطاع الخاص من خلال الإجراءات التالية:

- ✓ إنشاء صندوق ضمان القروض حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية فوائد القروض البنكية وكذا ضمان من 10-80 % من قيمة القروض.
- ✓ المساعدات المالية المقدمة من طرف أجهزة الدعم و المرافقة على غرار ANSEJ ، CNAC، ANGEM ، التي تمول من 28-29 % من مبلغ الاستثمار.
- ✓ بالنسبة للقروض المصغرة، تهتم ANGEM بتسيير هذا النوع من القروض الذي يستهدف الفئات بدون دخل أو الدخل غير المنتظم من أجل إدماجها في النشاطات الاقتصادية و حتى المنزلية منها.

- **الإجراءات المتعلقة بتكوين وتعليم المقاولاتية**: رغم أن التعليم يؤدي دورا محوريا في بث الثقافة وروح المقاولة، التأثير الايجابي على سلوك المقاولين، تكوين المقاولين المستقبليين وكذا تقديم المقاولاتية كاختيار مهني ممكن وقيم، إلا أن هذا المجال لم يرى اهتمام السلطات العمومية إلا حديثا، فمنظومة التعليم في الجزائر (من الأساسي إلى

الثانوي) لا تتطرق إلى مجال المقاولاتية في مختلف المناهج الدراسية. أما بالنسبة للتعليم العالي فهناك بعض التجارب إلا أن هذه التجارب ضعيفة جدا أمام ما يمكن تحقيقه خاصة أن الجامعات، والتي هي أفضل مكان للإبداع والابتكار وهي همزة وصل بين المجال الأكاديمي والمجال الاقتصادي، من جهة أخرى يمكن تعميم تعليم المقاولاتية على مستوى مراكز ومعاهد التكوين المهني من أجل تكملة المهارات التقنية للأسس المعرفية والنظرية لإنشاء المؤسسات.

- **الإجراءات المتعلقة بإنشاء هيئات الدعم والمرافقة**: تعرف المرافقة على أنها وسيلة توفر جميع وسائل الدعم من خلال جهاز واحد (هيئة المرافقة) التي تتدخل خلال كل مراحل المسار المقاولاتي، لذلك عمدت الجزائر إلى استحداث عدة أجهزة خاصة منذ 1990 التي ساهمت كثيرا في دعم النسيج الاقتصادي، نذكر منها، CNAC ,ANGEM, ANSEJ، ANDI التي تستهدف الاستثمارات التي تكلفتها أكثر من 135000 دولار، بحيث تم خلق 452 754 منصب شغل من خلال 185 71 مشروع ، 70 % منها سجلت في قطاع الخدمات 10.74 % في قطاع الصناعة و 2.54 % في قطاع الزراعة، من هنا يظهر جليا واجب تشجيع المشاريع الإنتاجية و الصناعية. مع أن مضمون هذه الإجراءات يبدو مشجعا وواعدا لترقية المقاولاتية في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني من كل الجوانب، إلا أن نجاحه في الواقع منوط بمدى جدية تطبيقه بعيدا عن البيروقراطية وبطء وثقل الإجراءات الإدارية ومدى فعالية كل الأطراف المعنية.

الجدول 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2012 إلى 2020

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤسسة عمومية	557	572	561	503	510	508	510	512	506
مؤسسة خاصة	618515	511856	632702	658737	659039	502431	472516	400123	394523
عدد المؤسسات	619072	512428	533263	659240	659828	502939	473026	400635	395029

المصدر: منشورات وزارة الصناعة www.andi.dz/ 02/10/2021/ 20.22h

سوف نتطرق إلى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2012 إلى 2020 بشكل أوضح في الشكل التالي.

الشكل 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2012 إلى 2020

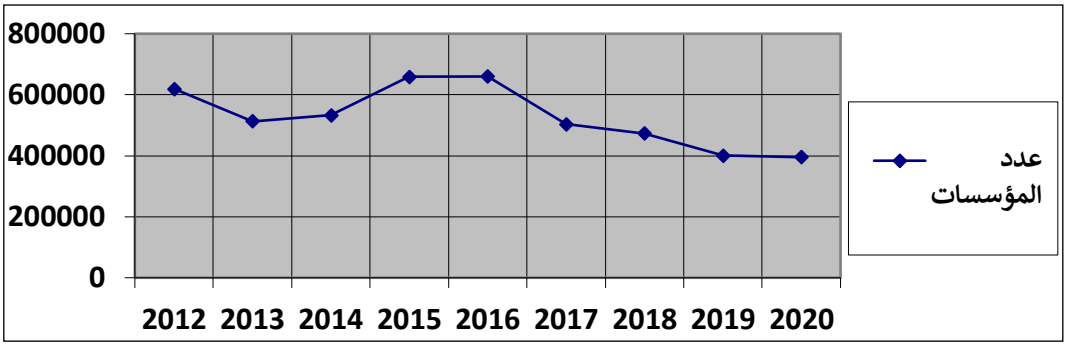

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى معطيات الجدول 1

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر شهد تذبذب من 2012 إلى 2020، بحيث كان يقدر بـ 619072 مؤسسة سنة 2012 ليتناقص العدد سنة 2020 إلى 395029 وهذا بسبب إفلاس الكثير من المؤسسات، نتيجة لانعدام الدعم من طرف الدولة، والتسيير الغير عقلاني لبعض المؤسسات الأخرى، وتفشي مرض كوفيد 19، وعلى الرغم من تضارب المعطيات الإحصائية، إلا أن التقارير الحالية تؤكد على أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تراجع مستمر، بحيث لم يتجاوز 350 ألف مؤسسة نهاية سنة 2021 ، وهي تشغل أقل من مليون نسمة، كم يمكن عرض عدد المشاريع ومناصب العمل انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول 3: المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المصرح بها خلال إلى نهاية 2020.

القطاع	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	1316	2.06	53445	4.69
البناء	11389	17.85	246138	21.62
الصناعة	11256	17.64	644382	40.97
السياحة	1018	1.60	62069	5.45
النقل	31097	48.74	162976	14.32
الصحة	935	1.47	22478	1.97
الخدمات	6786	10.64	116476	10.23
التجارة	2	0.00	4100	0.32
الاتصالات	5	0.01	4384	0.38
المجموع	**63804**	**100**	**1138412**	**100**

المصدر: منشورات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

www.andi.dz/02/10/2021/ 20.22h

تنوع المشاريع ومناصب الشغل في جميع القطاعات، يوضحه بدقة الشكل أدناه:

الشكل 2: المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المصرح بها إلى نهاية 2020.

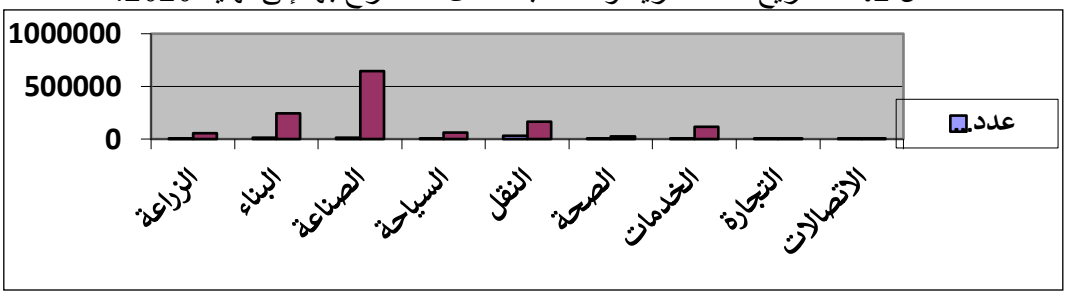

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى معطيات الجدول 3.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن المشاريع الاستثمارية المصرح بها إلى نهاية 2020، متفاوتة من قطاع إلى آخر حيث أن أعلى النسب في قطاعات الصناعة والبناء والنقل، في حين أن قطاعات التجارة والاتصالات والصحة ضعيفة جدا، هذا وتشير المعطيات الإحصائية إلى تذبذب مساهمة هذه المؤسسات في إيجاد مناصب عمل.

5. معوقات المقاولاتية في الجزائر:

رغم مجهودات الدولة لترقية ودعم المقاولاتية إلا أنها لم تحقق المرجو منها بعد، نظرا لعدة عراقيل نذكر أهمها فيما يلي:

- **طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني**: تتميز الجزائر على غرار الدول النامية بمعدلات بطالة مرتفعة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي أدى إلى ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المقاولاتية بصفة عامة، حيث أن أغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة تتميز بالتخلف التكنولوجي و ضعف النشاطات الإبداعية، الضعف المالي وكذا ضعف التسيير الاستراتيجي للمؤسسات.

- **الثقافة، التعليم والتكوين**: في الجزائر، تعتبر الثقافة المقاولاتية ثقافة جديدة عكس الدول المتقدمة حيث روح المقاولاتية مغروسة لدى الأفراد أين يعتبر المقاول كنموذج في المجتمع، الفشل كتجربة، الاتجاه نحو المقاولاتية اختيار جذاب، من جهة أخرى، نظام التربية والتعليم لم يوفر تكوينا حول المقاولاتية أو أي نوع من نشاطات التوعية إلا حديثا، رغم كون مؤسسات التعليم والتكوين هي المكان الأنسب لضمان إمدادات مستمرة من الأفراد الذين يملكون أفكار جديدة، تكنولوجيات ومعارف جديدة مما سيؤدي إلى خلق فرص أعمال جديدة قادرة على إطلاق مشاريع ابتكاريه ناجحة، وهذا ما يدعم بقوة فكرة ضرورة دمج برامج تعليم المقاولاتية في كل التخصصات على جميع المستويات.

- **الإبداع و الابتكار**: غالبا ما تربط نظرية التنمية الاقتصادية بين إنشاء المشاريع الابتكارية وتطور البحوث العلمية، لكن على الرغم أن الجزائر تولي أهمية للبحث العلمي، إلا أن التسويق الناجح للبحوث و التطوير يبقى محدودا للأسباب التالية: ضعف مشاركة القطاع الخاص، ضعف البنية التحتية لتثمين البحوث العلمية وتسويقها خاصة في مجال رأسمال المخاطرة والهندسة التسويقية للبحوث العلمية، حيث تقريبا لا يوجد إلا الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية التي في الواقع لا تؤدي دورا كاملا في تعزيز الابتكار والإبداع، ضف إلى ذلك ضعف توفر المعلومات والمنشورات العلمية، محدودية عدد الفرق البحثية هذا ما يفسر قلة الأصالة والإبداع في المشاريع المقاولاتية التي أغلبها هي نشاطات تقليدية أين يحاكي المقاول النشاطات الموجودة سابقا دون البحث عن التمييز عن المنافسين، حيث يفضل النشاط في القطاعات السهلة (العقارات والنقل، تجارة المواد الغذائية) على حساب النشاطات التي تتطلب أجال أطول لتحقيق المردودية (الزراعة، والحرف، والإنتاج، وما إلى ذلك) مما يؤدي دائما إلى تشبع السوق بمثل هذا النوع من النشاطات (بودلة و بن تفات، يومي 18 – 19 أفريل 2012، صفحة 12).

- **ضعف مؤهلات المقاول**: خاصة فيما يتعلق لرؤية الإستراتيجية، نمط التسيير، التنظيم وشبكة علاقات الأعمال ما يؤدي في العديد من المرات إلى فشل المقاول، فكما تبينه الدراسات تملك الجزائر معدلا منخفضا من الأفراد الذين يملكون المهارات والمعرفة اللازمة لإنشاء مؤسسة، من جهة أخرى هيمنة النشاطات المصغرة والحرفية لا يسمح بتطوير هذه المهارات بالإضافة إلى نقص التكوين، مما يجعل أغلب المقاولين لا يملكون الكفاءة التي تسمح بإيجاد المشاريع الإبداعية، القيام بدراسة أسواق ناجحة، انجاز مخطط أعمال فعال، متطلبات واحتياجات السوق، دراسة المنافسة، اختيار الموردين و الموزعين، الدراسة التقنية الناجعة للمشروع، مما يؤدي دوما إلى مشاكل مالية وتقنية تعرقل تقدم المقاول في مساره.

- **الصعوبات المالية**: يعتبر التمويل العائق الرئيسي لممارسة الأعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل البنكي، الذي يفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية و عدم ربحية العملية كون المبالغ صغيرة نسبيا، فحسب تقرير للبنك العالمي فان الجزائر تحتل المركز 130 من بين 189 بلدا فيما يخص الحصول على القروض حيث أن 80 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم إنشاؤها بأموال المساهمين، ما يفسرون

97 % منها هي مؤسسات عائلية، من جهة أخرى لا يوجد أدوات بديلة لتمويل المشاريع المقاولاتية كالأسواق المالية، رأسمال المخاطرة، ملاك الأعمال.

- **سياسة الدعم وتأثيراتها**: تتمثل فيما يلي:

- ✓ أغلب برامج سياسات دعم المقاولاتية تستهدف فئة البطالين مع إهمال الفئات الأخرى، حيث تقدم المقاولاتية كبديل لخلق منصب الشغل مع التركيز على الجانب المالي، وإهمال الاحتياجات الأخرى للمقاول كتطوير مهاراته التي تساعده على ممارسة وظيفته الجديدة كمقاول.
- ✓ عدم وجود هيئة لتنسيق الإصلاحات لمراقبة و تقييم الإجراءات المتخذة بالإضافة إلى اللجوء دائما إلى قانون المالية التكميلي كإطار قانوني لاتخاذ هذه الإجراءات و الذي غالبا لا يكون مناسبا.
- ✓ مازالت ترتكز على المقاربات السياسية والاجتماعية لحل مشكل البطالة أساسا حيث لا تستجيب إلى متطلبات كل مقاول و احتياجاته لعدم وجود دراسات جدوى فعلية للمشاريع.
- ✓ اعتماد المقاربة السياسية والاجتماعية على حساب النهج الاقتصادي عند تصميم برامج الدعم، هذه المقاربة ولّدت سلوكا سلبيا لدى المقاولين المستهدفين الذين في الغالب هم بعيدون عن كونهم أعوان محركين للاقتصاد الوطني فأغلبهم يتطلع إلى الاستفادة من الدعم دون الاهتمام بإلزامية تسديد القروض وبالتالي يعملون دون مخاطرة، دون مسؤولية مما يجعل أغلب نشاطهم في مجال الخدمات والحرف.
- ✓ الدور المحدود للمرافقين على مستوى أغلب هيئات الدعم حيث يقتصر عملهم على استكمال الإجراءات الإدارية لاستقبال المشاريع بعيدا عن الدراسة الحقيقية للمشروع، تقدير احتياجات المقاول من تمويل، تكوين...، تقييم فكرة المشروع، انجاز مخطط الأعمال، متابعة المشروع...الخ.

- **مشكل العقار الصناعي**: يصعب الحصول على العقار في المناطق الصناعية بسبب غياب التوزيع العقلاني والتوازن الجهوي بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية و تعدد المتدخلين فيها (بودلة و بن تفات، يومي 18 – 19 أفريل 2012، صفحة 13)؛

-**طول الإجراءات الإدارية**: مازالت تعاني الجزائر من البيروقراطية بسبب تعدد الإجراءات الإدارية دون احترام أجال تطبيقها، حيث يظهر تقرير Business Doingلسنة 2014 أن إنشاء مؤسسة في الجزائر صعب حيث يحتاج إلى معدل 25 يوما بينما المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 19,8 يوم و في دول منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE هو 5 أيام فقط حيث يسجل المغرب 11 يوما، 6.5 يوما في فرنسا، 6 أيام في ايطاليا و 5 أيام في كل من تونس و كندا.
هذه العملية تستلزم 14 إجراء في الجزائر مقابل 10 في تونس بينما في فرنسا والمغرب 5 إجراءات وإجراء واحد فقط في كندا. من جهة أخرى، أقل تكلفة يستلزمها تسجيل مؤسسة جديدة بالنسبة لمعدل الناتج الوطني الخام لكل فرد فهو يرتفع إلى نسبة 12,4 % في الجزائر مقابل 9,5% في المغرب، % 4,7 في تونس وتقريبا منعدمة في كل من فرنسا وكندا (0.9 % و0.4 % على التوالي)، أما فيما يتعلق بتكلفة المساهمة الفردية لرأس مال المؤسسة فان أقل نسبة في الجزائر هي 28.6 % بالنسبة إلى الناتج الوطني الخام لكل فرد مقابل 9.8 % في ايطاليا بينما تنعدم في العديد من الدول كتونس، المغرب، فرنسا، كندا...الخ.

5.آفاق تطوير وترقية المقاولاتية في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني:

إن تجسيد المشاريع المقاولاتية يتم خلال مسار متعدد المراحل انطلاقا من فكرة المشروع إلى غاية تجسيده وتطويره، في هذا الإطار يمكن أن نعرض الاقتراحات لترقية المقاولاتية:

- **فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية بشكل عام**: يجب تطوير سياسة خاصة بالمقاولاتية مدمجة كعنصر استراتيجي في السياسة الاقتصادية للوطن و يتعلق الأمر ب:

- ✓ تحسين مناخ الأعمال والإطار القانوني الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى سلوك المقاولين من أجل تحقيق التوازن بين الرغبة في إنشاء المشروع وجدوى تحقيقه.
- ✓ تبسيط، تسريع و تسهيل الإجراءات الإدارية والتقليل من تعدد العملاء الإداريين.
- ✓ تحديد فرص الأعمال حسب كل قطاع اقتصادي وحسب كل منطقة من الوطن من أجل تنمية محلية خاضعة لخصوصيات كل قطاع وكل منطقة.
- ✓ استحداث مقاربة تعتمد على خصائص واحتياجات كل شريحة من شرائح المجتمع، (نساء، الجامعيين، المتقاعدين، الموظفين...الخ)
- ✓ استحداث نظام إعلامي فعال لجمع، تحليل ونشر المعلومات الاقتصادية وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ✓ لابد من تطوير آليات لتقييم ومتابعة كل تكاليف ونتائج الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لدعم المقاولاتية.

- **فيما يتعلق بالمحور المالي**: يتعلق هذا المحور خاصة ب:

✓ تنويع و توسيع مصادر التمويل بالاعتماد على آليات جديدة موجهة للمشاريع المقاولاتية في جميع مراحل تطورها كتعزيز القروض المصغرة، تنشيط شركات رأسمال المخاطرة، الصيرفة الإسلامية.

✓ تسهيل الحصول على التمويل البنكي بتعزيز الثقة بين البنوك والمقاولين وتشجيع إدارة المخاطر على مستوى البنوك.

✓ إقامة شراكات مع مؤسسات مالية أجنبية لتشجيع نقل المهارات و الخبرات.

- **فيما يتعلق بمحور التوعية، التكوين والتعليم**: هذا المحور يسمح أولا بزيادة كثافة المشاريع المقاولاتية من خلال التوعية، ثم ضمان كفاءة المقاول من خلال التكوين وأخيرا طرح المقاولاتية كخيار وظيفي من خلال التعليم (آيت سعيد، 2014، صفحة 152).

✓ **بالنسبة للتوعية**: تهدف إلى تعزيز الثقافة المقاولاتية على المدى الطويل، من خلال تعزيز الصفات والسلوكيات الايجابية للمقاول (كروح المقاولاتية، المبادرة، المسؤولية، المخاطرة، الإبداع) بإشراك مختلف وسائل الإعلام، تشجيع تنظيم التظاهرات، المسابقات، المؤتمرات والمنتديات المتعلقة بالمقاولين.

✓ **بالنسبة للتكوين**: غالبا ما يتم تبرير فشل المقاول بضعف مهاراته وكفاءاته، في هذا الصدد من المهم إعداد نظام تكويني متخصص في مجال إدارة الأعمال على مستوى النظام التعليمي، المهني و هيئات الدعم و المرافقة.

✓ **بالنسبة للتعليم**: في هذا ا المجال يجب:

• إدراج المقاولاتية في كل مناهج التعليم الوطني، المهني والعالي في جميع التخصصات الاقتصادية، التقنية.

• تقوية العلاقات بين عالم التعليم والأعمال من خلال تفعيل نشاط دور المقاولاتية والحاضنات.

• إنشاء تخصصات حول مجال المقاولاتية كتمويل المشاريع المقاولاتية، الإبداع والابتكار، إنشاء وإدارة مشاريع معتمدة على واقع الاقتصاد الجزائري وعلى مشاريع حقيقية.

- **فيما يتعلق بمحور الإبداع والابتكار**: من أجل تحفيز الإبداع والابتكار في المشاريع المقاولاتية يجب الاهتمام بما يلي:

• تشجيع إنشاء المشاريع الابتكارية من خلال تثمين الأبحاث العلمية، نقل التكنولوجيا، تعزيز التعاون بين مراكز الأبحاث والجامعات مع هيئات دعم ومرافقة المقاولين: (الجودي، 2014– 2015، صفحة 83)

• تحسين بيئة المشاريع المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بالرسوم والضرائب والتمويل ودور هيئات الدعم الموجهة للابتكار كالحظائر التكنولوجية.

• توجيه البحوث العلمية نحو الاحتياجات الصناعية والاقتصادية للجزائر.

▪ **فيما يتعلق بأجهزة الدعم والمرافقة**: في هذا المحور نقترح ما يلي:

• خلق أجهزة و هياكل جديدة لدعم المقاولاتية حسب القطاعات الاقتصادية والفئات المستهدفة من أجل فعالية أكبر في عمل هذه الهيئات بالإضافة إلى ضرورة إعادة تحديد مهام الهيئات الموجودة، والتي تتبع حاليا نفس نمط العمل مما يؤدي إلى تداخل فيما بينها، وبالتالي عدم ترشيد موارد و جهود الدولة.

• تنويع عرض ومجال تدخل هذه الهيئات من أجل تقديم دعم متكامل يتجاوز الجانب المالي المعتمد عليه.

• الاهتمام بمختلف أشكال المرافقة كالإرشاد والتدريب بمشاركة خبراء خارجيين ومقاولين ناجحين.

• تعزيز دور المرافقين من خلال تكوينهم على المهارات المهنية، المهارات التقنية والمهارات المتعلقة بربط علاقات مما سيسمح لهم بنصح، توجيه و مساعدة المقاولين بفعالية.

• ضرورة إجراء تقييم دوري لعمل هذه الهيئات على أساس مؤشرات متعلقة بنتائج تدخلها (تطور المؤسسات الجديدة، تطور مناصب العمل الجديدة، تطور رقم أعمال هذه المؤسسات...الخ).

• التركيز على المشاريع الربحية والقطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي، تكنولوجيا المعلومات والسياحة إلخ

6.خاتمة:

إن الاعتماد على المقاولاتية كحل أمثل لدعم الاقتصاد الوطني باعتبارها محرك التنمية التي يجب أن تتجاوز المقاربة السياسية والاجتماعية إلى المقاربة الاقتصادية، إذا أرادت الدولة النهوض بمجال إدارة الأعمال وتوجيهها إلى أهداف كمية ونوعية، فنجاح أي برنامج يعتمد على مدى القدرة على تذليل العراقيل التي مازالت تعرقل المحيط المقاولاتي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل وأبعاد المسار

المقاولاتي في إطار سياسة عامة تخص جميع مؤسسات الدولة، فهي عبارة عن مهمة تفاعلية ديناميكية بين الخصائص المتعلقة بالأفراد والعوامل الاجتماعية ومحددات المحيط حيث تنطلق من التوعية والتحسيس بأهمية المقاولاتية، المرافقة والمتابعة قبل وبعد إنشاء المؤسسة، ترقية النظام المالي، التعليمي، القانوني، إلى غاية الوصول إلى بيئة اقتصادية، ثقافية واجتماعية ملائمة لاستمرارية وتطور المشاريع المقاولاتية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن المقاولاتية في الجزائر تواجه قيودا كثيرة، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية للمقاولين وإنشاء مؤسساتهم من خلال الهياكل الداعمة، حيث أخذت مرتبة الجزائر بالانخفاض في ترتيب البنك الدولي في السنوات الأخيرة من المرتبة 116 في عام 2010 إلى المرتبة 154 في عام 2020، وذلك نتيجة عدة أسباب التي أدت إلى هذا الوضع. (تم ذكر هذه الأسباب في محور معوقات المقاولاتية في الجزائر).

مقترحات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض المقترحات التي تساهم في تطوير المقاولاتية في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني:

- العمل على تنمية ثقافة المقاولة بين مختلف أفراد المجتمع عامة، من خلال تبني مناهج تعليمية حديثة تشجع على المبادرة، الإبداع والابتكار بين طلبة الجامعات خاصة ذات تخصصات اقتصادية؛

- العمل على خلق حاضنات أعمال ومشاتل على مستوى الجامعات بالتنسيق مع أجهزة الدعم، وذلك للمشاريع الإبداعية التي تكون من تصميم الطلبة، قصد ترقية روح المقاولاتية لديهم؛

- إرساء قواعد التعليم المقاولاتي لتزويد الطلبة وحملة المشاريع بالمعارف والمهارات اللازمة لمزاولة العمل المقاولاتي، مع التركيز على خصوصيات المجتمع الجزائري الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية؛

- ضرورة تكيف السياسات الداعمة للمشاريع المنتجة، والعمل على إحداث تنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها، وتوفير مرونة المحيط الإداري والمالي الذي يشكل دعما أمام الاستثمار؛

-إعداد بنك معلومات عن مشاريع التنمية في البلاد بتجاوز دوره الإحصاء ورصد الأرقام، إلى كونه قاعدة كمية لتصحيح مسار المقاولاتية مستقبلا؛

- إيجاد إطار نظري وإيديولوجي لإنتاج نموذج مقاولاتي يتوافق مع طبيعة المجتمع الجزائري؛
- تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة والدعم بالجزائر التي تهدف إلى ترقية المشاريع الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملة لها، تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكل التمويل، وذلك من خلال البنوك التجارية والمؤسسات المالية على استحداث فروع متخصصة تعمل على تقديم قروض بنسب منخفضة وضمانات ميسرة لصالح المقاولين؛
- تمكين مختلف المقاولين من التخفيضات الجبائية وعدم اقتصارها على تلك المؤسسات التي تم إنشاؤها بدعم أجهزة ترقية المقاولاتية في الجزائر؛

7. قائمة المراجع:

- توفيق خذري، و حسين الطاهر. (يومي 05-06 ماي2013). المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (المسارات والمحددات). *مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* الوادي: جامعة حمة لخضر.
- A TOUNÈS .(2003) . *l'intention entrepreneurial : Une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS* .France: université de Rouen.
- Alain FAYOLL و، Azzedine TOUNES .(2007) .L'odyssée d'un concept et les multiples figures de l'entrepreneur .*In Problèmes économiques*) ,N ،(2 °p: 918.
- Alain FAYOLLE .(2005) .*Le métier de créateur d'entreprise* .Paris: Edition d'organisation.
- M CASSON .(1991) .*l'entrepreneur* .Paris: Editions d'Economica.
- N HAMMOUDA و، M LASSASSI 30-28) . Décembre 2007 .(Essai sur le Potentiel Entrepreneurial en Algérie *14 .ème conférence sur les Institutions et le Développement Economique* صفحة) p3 .(Caire: Egypte.
- Radjhi, N. (2011). *conceptualisaon de l' esprit entrepreneurial et identficaton des facteurs de son dévelepment a l'université.* France: université Pierre mendés.

- Sophie BOUTILLIER و ،Dimitri UZUNIDIS .(1995) . *L'entrepreneur : une analyse socio-économique* .Paris :édition d'économica.
- بلال بوجمعة، و حمزة خيرجة. (2014). معوقات استخدام الطاقات المتجددة في الجزائر وسبل تطويرها. *مجلة الحقيقة*.
- توفيق خذري، و علي عماري. (يومي 15-16 نوفمبر 2011). المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة (دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة). *الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*. جامعة المسيلة.
- حامد الحسين الجابوري. (2016). *أهمية التنويع الاقتصادي للدول النفطية*. العراق: مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية.
- فوزي آيت سعيد. (2014). *دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الغرف الصناعية التقليدية والحرف في دعم روح المقاولاتية)*. جامعة الجزائر 3. تخصص إدارة العمليات التجارية.
- مبارك مجدي عوض . (2009). *الريادة في الأعمال*. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- محمد علي الجودي. (2014– 2015). *نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي (دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة)*. تخصص إدارة أعمال. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- مصطفى طويطي. (2015). استراتيجية قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية (التجربة الجزائرية نموذجا). *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* (العدد 07).
- نادية دباح. (2011 – 2012). *دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000 – 2009)*. تخصص إدارة أعمال. جامعة الجزائر 3.
- يوسف بودلة، و عبد الحق بن تفات. (يومي 18 – 19 أفريل 2012). دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها. *الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.